العرب
الجمعة 2020/04/10
السنة 42 العدد 11673

الأسد ينبش الدفاتر القديمة مع خصومه في لبنان

النظام السوري يفتح معارك جانبية تحرج حليفه حزب الله

النظام السوري يحاول استغلال وجود حلفائه في مراكز السلطة في لبنان، لتصفية حساباته مع المناهضين له في الداخل اللبناني، في تمش يعكس عقلية انتقامية محضة لا تقيم وزنا لأي اعتبارات وسط تساؤلات حول مدى استجابة هؤلاء الحلفاء لفتح مثل هذه المعارك الجانبية في الوقت الذي تبدو فيه قبضتهم على البلاد هشة ومعرضة للتفكك مع كل هزة.

العقلية الانتقامية تطغى على سياسات السلطة السورية

بيروت – عاد النظام السوري لينبش في دفاتر الحسابات القديمة مع خصومه السياسيين في لبنان، في الوقت الذي يواجه فيه البلدان خطرا داهما نتيجة تفشي فايروس كورونا المستجد، الذي حصد الآلاف من الضحايا في أنحاء عدة من العالم.

وقالت مصادر مطلعة إن القضاء السوري أرسل قبل أيام كتابين لكل من وزارة الخارجية والمغتربين ووزارة العدل في لبنان، يطالب بموجبهما بتنفيذ مذكرتي توقيف صادرتين عن القضاء العسكري السوري بحق النائب الدرزي والوزير الأسبق مروان حمادة والصحافي فارس خشان.

> النظام السوري يريد استثمار سيطرة حزب الله على مقاليد السلطة في لبنان للثأر لنفسه من المناهضين له

ويسيطر حزب الله وحلفاؤه على مقاليد السلطة في لبنان، الأمر الذي يثير مخاوف من إمكانية نجاح مساعي النظام السوري في استهداف المناهضين له في الداخل اللبناني، وإن كان البعض يعتقد أن هذا الأمر غير وارد على المدى المنظور لجهة أن حزب الله ليس من مصلحته فتح معارك جانبية أو جبهات جديدة في الوقت الذي يواجه فيه لبنان أزمة اقتصادية ومالية مستفحلة فاقمها انتشار وباء كورونا.

وأوضحت المصادر لـ"مستقبل ويب" أن تاريخ صدور المذكرتين يعود إلى فترة سابقة لا تتعدى الشهر ونصف الشهر ونُسبت فيهما إلى حمادة وخشان "تهمة تعكير الصلات بين الدول". وباتت المذكرتان في عهدة النيابة العامة التمييزية التي تسلمتهما من النيابة العامة العسكرية مؤخرا.

وفي أول تعليق له على المذكرة السورية الصادرة بحقه قال النائب مروان حمادة "سبق الفضل بمحاولة اغتيالي ومن ثم بإصدار مذكرات توقيف متتالية ردها مجلس النواب اللبناني، وأي شيء يصدر عن حكم ساقط متّهم دوليا بالمجازر واستخدام الغازات السامة لا يعنينا.. يبلّوها ويشربوا ميّتها".

ومناهضة مروان حمادة للنظام السوري وانتقاداته الدائمة له لها خلفياتها حيث كان أول من سعى الأخير لتصفيته في أكتوبر من العام 2004، عبر سيارة مفخخة انفجرت بعيد مغادرة النائب الدرزي لمنزله.

ومثّل ذلك التاريخ بداية لسلسلة اغتيالات ضربت لبنان ويتهم نظام الرئيس بشار الأسد وحليفه حزب الله بالوقوف خلفها، وطالت تلك السلسلة وجوها سياسية وأمنية وإعلامية بارزة لعل من بينها رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري الذي تم اغتياله في 14 فبراير 2005 أي بعد أشهر قليلة من محاولة اغتيال حمادة الذي يعرف بأنه إحدى الشخصيات الثقات بالنسبة للحريري.

وكلفت تلك الاغتيالات النظام السوري باهظا حينها حيث اضطر في مارس 2005 إلى سحب قواته المسلحة من لبنان، لكن نفوذه في الداخل اللبناني ظل قائما بفعل وجود قوى وشخصيات تدين له بالولاء على غرار حزب الله الذي يعد "دولة داخل الدولة" حينها بفضل ترسانته العسكرية قبل أن ينجح في أن يصبح حاليا المتحكم الفعلي في مصير لبنان.

ويقول محللون إن النظام السوري يريد اليوم استثمار سيطرة حزب الله على مقاليد السلطة في لبنان للثأر لنفسه من المناهضين له، لاسيما أولئك الذين شهدوا ضده في المحكمة الدولية، دون أن يأخذ في الاعتبار ما قد سيتسببه ذلك من إحراج لحليفه الذي وإن نجح في وضع يده على لبنان بيد أنها سيطرة هشة في ظل واقع داخلي مأزوم اقتصاديا وماليا واجتماعيا.

ويعد حمادة أحد أبرز الشهود الذين استمعت لهم المحكمة الدولية الخاصة بمحاكمة قتلة رفيق الحريري، وقد اعتبرت المحكمة التي شكلت في العام 2009 أن هناك صلة بين محاولة تصفية النائب الدرزي واغتيال الحريري.

وكان القضاء السوري أصدر في شهر مارس من العام 2010، 33 مذكرة توقيف بحق سياسيين وإعلاميين لبنانيين وضباط على خلفية الشكوى التي تقدم بها النائب جميل السيد (القريب من نظام الرئيس بشار الأسد) أمام قاضي التحقيق الأول في دمشق بتهمة "المشاركة في فبركة شهود الزور" وتوقيفه وكل من الضباط ريمون عازار ومصطفى حمدان وعلي الحاج في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

حزب الله يغرق مناطق سيطرة الحكومة السورية بالمخدرات

دمشق – تحولت سوريا في السنوات الأخيرة إلى سوق مهمة جدا لتجارة المخدرات بالنسبة لحزب الله، في ظل انعدام الرقابة لاسيما في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية.

وتعد تجارة المخدرات أحد الروافد المالية لحزب الله لتمويل أنشطته وعملياته، وسعت الولايات المتحدة إلى محاصرة الحزب وتجارته المزدهرة في أنحاء عدة من العالم خاصة في أميركا اللاتينية، الأمر الذي دفع الحزب إلى توجيه بوصلته صوب سوريا التي يقاتل فيها عناصره منذ العام 2013 دعما لنظام الرئيس بشار الأسد.

ويتمتع حزب الله بنفوذ واسع في مناطق سيطرة الحكومة، تفوق في بعض الأحيان سطوة الأجهزة الأمنية نفسها، وهذا الأمر فسح له المجال للتجارة في الممنوعات بتواطئ مع عدد من المسؤولين والضباط السوريين.

ودفع هذا الوضع الأهالي في بعض المناطق السورية خاصة في ريف دمشق إلى اللجوء إلى الشرطة العسكرية الروسية للتحرك ومحاسبة المتورطين في بيع هذه الآفة لأبنائهم.

وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان الخميس بأن الشرطة العسكرية الروسية داهمت مستودعا لمواد مخدرة يعود لشخص سوري مقرب من حزب الله في منطقة معربا بريف دمشق.

وقال المرصد إن المداهمة جاءت بعد شكاوى عدة تقدم بها أعيان البلدة إلى "الشرطة العسكرية الروسية" بسبب انتشار المواد المخدرة بشكل كبير بين الشبان في المنطقة، حيث يتم ترويجها وطرحها في السوق عن طريق أشخاص من الجنسية السورية من الموالين لحزب الله اللبناني.

ووفق المرصد، فقد صادرت الشرطة الروسية كافة المواد الموجودة داخل المستودع والتي تم استقدامها من لبنان قبل أسبوع، دون معلومات عن مصير المسؤول عن الشحنة إذا ما تم اعتقاله أم أنه لا يزال حرا طليقا.

«لجان المقاومة» السودانية في خط المواجهة الأول مع الإسلاميين

الخرطوم – يحاول إسلاميو السودان تحت يافطات مختلفة، ضرب السلطة الانتقالية في السودان ومحاولة زعزعة الثقة الهشة بين شقيها المدني والعسكري، فيما تبدو الأخيرة مرتبكة إزاء كيفية التعاطي معهم، في المقابل يحاول الظهير الشعبي للسلطة ممثلا في "لجان المقاومة" التحرك وصد هؤلاء.

وتقول أوساط سياسية سودانية إن سياسة السلطة المرتعشة أعادت للإسلاميين الذين شكلوا العمود الفقري لحكم الرئيس المعزول عمر البشير الثقة في أنفسهم، ولوحظ تطور على مستوى تكتيكاتهم سواء في التواصل مع الشارع السوداني أو في استغلال وجود موالين لهم في مراكز الدولة.

وتظاهر المئات من المحسوبين على نظام الرئيس السوداني المعزول عمر البشير، في الخرطوم الخميس، مستخدمين شعار الحراك الشعبي الموحد (حشد) كغطاء بديل عن مسيرات الزحف الأخضر التي فشلت في حشد دعم الشارع.

وركز هجوم الإسلاميين في مظاهرات الخميس على حكومة عبدالله حمدوك، متجنبين توجيه أي انتقاد للمؤسسة العسكرية فيما سياق سيناريو مخطط لبث الفتنة بين الطرفين.

وفي مقابل حالة السلبية التي طبعت سلوك الحكومة تحاول لجان المقاومة التدارك، من خلال حشد الشارع مجددا للتصدي لمخططات الإسلاميين.

وكان خرج الثلاثاء المئات من أعضاء لجان المقاومة للتظاهر بالقرب من مقر منظمة أسر الشهداء في الخرطوم، وطالبوا السلطة الانتقالية بتسريع إجراءات محاسبة رموز النظام السابق وتفعيل لجنة إزالة التمكين.

وتصر لجان المقاومة على ضبط حركة الشارع السياسية خوفا من انفجاره، وتوصيل رسالة تؤكد على إدراكها أن هناك نيرانا خامدة تحت الرماد، نتيجة تلكؤ السلطة الانتقالية في التعامل مع القضايا المرتبطة بالثورة، والتي قد تكون لها انعكاسات سلبية في المستقبل القريب.

وتلعب اللجان منذ الإطاحة بالبشير أدوارا سياسية واجتماعية فاعلة، وتحاول تذويب الهوة مع الحكومة الانتقالية بشأن التباين في وجهات النظر حيال التعامل مع بعض القضايا، كي تظل ظهيرا شعبيا مهمّا لها، ورافعة تمكنها من صد أي حراك مضاد في الشارع.

ولجان المقاومة هي تنظيمات شعبية في المدن والقرى السودانية لتعبئة الناس وتنظيم صفوفهم، وتأسست بشكل غير مركزي قبيل عزل البشير، وكل لجنة تتخذ القرارات في المنطقة المعنية.

واستطاعت أن تكون بمثابة حائط صد أمام محاولات فلول البشير الانقضاض على السلطة الجديدة، بعد أن أجهض الجيش السوداني العديد من المؤامرات للانقلاب عليها، ولعبت دورا أساسيا في توعية المواطنين بمخاطر الإصغاء للمحاولات الفتنوية المستمرة، التي تستغل تدهور الوضع الاقتصادي الذي يعود جذوره لنظام البشير.

وقال عضو لجان المقاومة في منطقة الجريف شرق الخرطوم، شكرالله عبدالله، إن دورهم منذ الإطاحة بنظام البشير يهدف إلى إعادة بناء الوطن عبر ما يسمى بـ"لجان الخدمات والتغيير" التي تقوم بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في كل حي، من مياه وكهرباء، ومساعدتهم في الحصول على الغذاء، وتوعيتهم بالتغيير الحاصل في السودان.

وأضاف لـ"العرب"، أن اللجان تحاول خلع ثياب الخوف عن المواطنين ليكونوا أكثر قدرة على التعبير عن آرائهم ومنع استغلالهم، والتأسيس لوضع ديمقراطي يمارسون فيه السياسة بحرية، وتهيئة البيئة المواتية لصد المحاولات الرامية لعودة رموز النظام السابق.

ويعمل شكرالله موظفا حكوميا، ويتفرغ عقب انتهاء عمله للمرور على المساكن داخل الحي الذي يقبع به للتوعية بقضايا سياسية واجتماعية محل اهتمام المواطنين، وتوفير المساعدات الاقتصادية وتسهيل الحصول على الخبز والوقود.

وتعمل لجان المقاومة، وغالبية عناصرها من الشباب، وفق ميثاق ينظم عملها، ومن شروط الانتساب أن يتمتع الشخص بسيرة ذاتية طيبة، ولم يرتبط سياسيا بالنظام السابق، وليس متهما في جريمة تمس الشرف والأمانة، ما يجعلها تحظى بشعبية واسعة.

وتنشط اللجان في متابعة المخابز ومحطات الوقود وأماكن توزيع الدعم لتسهيل وصول المواد الأساسية إلى المواطنين، وسد ثغرات الفساد والتلاعب بالمستلزمات الأساسية، وتمكنت مرات عدة من ضبط عمليات تهريب سلع عبر أشخاص محسوبين على نظام البشير.

وقال المتحدث باسم التحالف العربي من أجل السودان (حقوقي)، سليمان سري، إن صنع القرار داخل هذه اللجان يكون من القاعدة إلى الرأس، وقد تجاوزت الحزبية وأضحت معبرة عن الألوان السياسية داخل الأحياء المختلفة، وهي أقرب إلى تجمع المهنيين الذي يضم أحزابا مختلفة ولعب دورا حيويا داخل قوى الحرية والتغيير، غير أن اللجان تنشط على المستوى الاجتماعي بشكل كبير.

شعلة الثورة

وأشار إلى أن لجان المقاومة نجحت في كشف الكثير من قضايا الفساد وداهمت العديد من الاجتماعات التي عقدتها قوى الثورة المضادة للتآمر على الحكومة الانتقالية، واستفادت، بقصد أو دون قصد، من عدم قيام الأجهزة الأمنية بأدوارها نتيجة بقاء بعضها تحت هيمنة عناصر النظام السابق، وبالتالي حظيت المهام التي تقوم بها بدعم شعبي واسع.

وتبدو لجان المقاومة المقابل العملي للجان الشعبية التابعة للنظام السابق التي تراجع دورها بعد سقوطه، وحلت محلها منظمات المجتمع المدني وحصلت على تمويلات قطرية لتقوم بأدوارها الخدمية، في وقت ضيقت فيه الحكومة الخناق على تلك التمويلات وأغلقت بعضها.

ونظمت اللجان في فبراير الماضي مظاهرات حاشدة طالبت الحكومة باستكمال هياكل السلطة الانتقالية وتعيين الولاة المدنيين، وانتقدت اهتمام الأحزاب المدنية بالمحاصصة واعتبرت أنها شغلتها عن أولويات المرحلة بما أدى لتراجع ملف السلام.

ويرى متابعون أن ممارسات بعض القوى المدنية وسعت الهوة بينها وبين قوى الحرية والتغيير، وقد يشكل ذلك مشكلة تضاف إلى أزمات المرحلة الانتقالية، لكنها يمكن أن تمثل نقطة بداية لتحول اللجان إلى كيان جديد يظهر دوره في الانتخابات المقبلة.

> لجان المقاومة نجحت في كشف الكثير من قضايا الفساد وداهمت العديد من الاجتماعات التي عقدتها القوى المضادة

ولفت سليمان سري إلى أن غياب التعامل الثوري مع رموز النظام السابق يفرض على لجان المقاومة القيام بأدوار سياسية مهمة، لأن شعبيتها وسط المواطنين في تزايد، وقد تجعلها هشاشة الوضع الراهن مهيأة لقيادة موجة ثورية تصحيحية.

وطالب المحلل السياسي الفاتح وديدي بضرورة وضعها في إطار تنظيمي، سواء كان ذلك تحت إطار قوى الحرية والتغيير، أو تجمع المدنيين، بما يحصّنها من الاختراق، بجانب تنظيم كوادرها وتدريبهم بما يمنع حماسهم الزائد من ارتكاب أخطاء تؤثر على صورتهم الشعبية.

وأضاف أن الاحتياطات الصحية حرمت لجان المقاومة من التعبير عن قوتها الحقيقية في الشارع، إذ كان من المقرر تنظيمها مواكب مليونية جرى تأجيلها لحين استقرار الأوضاع، لكن في كل الحالات سوف تلعب دورا فاعلا في تصحيح أوضاع المرحلة الانتقالية، وصوتها سوف يكون مرتفعا في مرحلة ما بعد انصراف وباء كورونا.